جون كيري غادر المنطقة بعد اجتماعين مع نتانياهو.. ودون لقاء عباس

سلام الشرق الأوسط يدخل النفق: تعنت إسرائيلي وتمسك فلسطيني بالثوابت

عواصم - «وكالات»: عقد وزير الخارجية الأمريكي جون كيري اجتماعا ثانيا امس مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو من أجل إنقاذ عملية السلام المترنحة من الانهيار.

وغادر كيري بعد الاجتماع متوجها الى بروكسل لحضور اجتماع وزراء خارجية دول حلف الأطلسي بشأن الأزمة الأوكرانية، دون أن يلتقي الرئيس الفلسطيني محمود عباس كما كان متوقعا.

وكان مسؤولون فلسطينيون قد هددوا بإنهم سينسحبون من المحادثات إن لم تفرج إسرائيل عن الدفعة الجديدة من السجناء، كما وعدت من قبل.

ونقل عن مسؤولين أمريكيين قولهم إن أحد الخيارات التي تناقش هو إطلاق سراح الجاسوس الإسرائيلي المولد جوناثان بولارد، الذي يقضي عقوبة السجن مدى الحياة في أحد السجون الأمريكية.

وقالت تقارير إن الولايات المتحدة قد تطلق سراح الأمريكي جوناثان بولارد في خطوة لإنقاذ المفاوضات الاسرائيلية - الفلسطينية.

وصرح مسؤول أمريكي لصحيفة «نيويورك تايمز» بانه لم يتم إتخاذ إي قرار بشأن موضوع بولارد، إلا أن ثمة مناقشات تجري حول هذا الموضوع. وأضاف التقرير أن على إسرائيل أن تقدم تنازلات كبيرة مقابل الإفراج عن بولارد، المحلل البحري الأمريكي السابق الذي ضبط وهو يتجسس لصالح إسرائيل في الثمانينيات.

وكان الرئيس الأمريكي باراك اوباما رفض مرارا إطلاق سراح بولارد «59 عاما» رغم مطالبة اسرائيل المتكررة بالإفراج عنه.

وقال مسؤولون مطلعون على الملف المفاوضات لصحيفة نيويورك تايمز إن «إحتمال إطلاق سراح بولارد يعد من إحدى المواضيع التي تناقش للتوصل إلى إتفاق فعلي، إلا أنه لم يتخذ أي قرار حول هذا الموضوع، وعلى الرئيس الموافقة على هذا الأمر».

وعلق شخصان مقربان من ملف المفاوضات الاسرائيلية -الفلسطينية لوكالة أسوشيتيد برس بأن «إسرائيل ستقدم تنازلات هامة للفلسطينيين».

وفي سياق متصل، قال البيت الأبيض الإثنين إنه لا معلومات لديه ليقدمها بشأن وضع جوناثان بولارد بعد أن صرحت مصادر بأن بولارد المدان بالتجسس لحساب إسرائيل ومجموعات من السجناء الفلسطينيين سيتم الإفراج عنهم في إطار اتفاق تجري دراسته.

وقال غاي كارني المتحدث باسم البيت الأبيض للصحفيين ردا على سؤال بشأن عرض الإفراج عن بولارد لدفع إسرائيل على اتخاذ خطوات «إنه شخص مدان بالتجسس ويقضي عقوبة بالسجن وليس لدي أي معلومات جديدة بشأن وضعه».

وكان بولارد قد ألقي القبض عليه في واشنطن في عام 1985، وحكم عليه بالسجن مدى الحياة لإدانته بالتجسس على الولايات المتحدة لصالح إسرائيل. وتفيد بعض التقارير بأن بولارد قد يطلق سراحه قبل إجازة عيد الفصح اليهودية التي تبدأ في منتصف أبريل.

ومقابل ذلك تفرج إسرائيل عن الدفعة الأخيرة من السجناء الفلسطينيين المتفق عليها، وعن مجموعة أخرى من المعتقلين، على أن يوافق الطرفان على تمديد محادثات السلام.

ويطالب الفلسطينيون أيضا بتجميد كامل لبناء المستوطنات.

وأتى الاجتماع الثاني بعد رحلة كيري المفاجئة إلى إسرائيل للحفاظ على سير المحادثات.

وقد ألغي اجتماع كان مقررا الاثنين بين كيري ورئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس بسبب استمرار اجتماع كيري ونتنياهو إلى وقت متأخر. والتقى كيري، بدلا من ذلك، بكبير المفاوضين الفلسطينيين، صائب عريقات.

وكان الفلسطينيون قد أمهلوا كيري 24 ساعة للتوصل إلى حل لمشكلة السجناء، ملوحين، في حال فشله، بتقديم طلب الانضمام لـ63 منظمة دولية تابعة للأمم المتحدة.

ويبدو أن كيري حول اهتمامه من التوصل إلى إطار عمل إلى الحفاظ على الإبقاء على محادثات السلام قائمة بعد انتهاء الموعد الذي كان محددا لإطلاق سراح السجناء في 29 أبريل.

باراك أوباما متقدما محمود عباس و بنيامين نتانياهو خلال لقاء سابق حول عملية السلام المتعثرة

■ تقارير صحافية تؤكد مغازلة واشنطن لحكومة الاحتلال بإطلاق سراح الجاسوس بولارد مقابل اتمام صفقة الأسرى

■ «السلطة» تمهل تل أبيب 24 ساعة قبل التوجه إلى منظمات الأمم المتحدة والانسحاب من المفاوضات

جيش الاحتلال يفتح تحقيقاً جديداً حول مقتل زعيتر

القدس المحتلة - «وكالات»: قرر جيش الاحتلال الإسرائيلي فتح تحقيق جديد في مقتل القاضي الأردني رائد زعيتر برصاص جنوده في 10 مارس 2014 على معبر اللنبي بين الضفة الغربية المحتلة والأردن، حسبما أعلنت امس الاول متحدثة باسم الجيش.

وأوضح الجيش في بيان أن تحقيقا جرى مباشرة بعد الحادث على شكل استجوابات للشهود، لكن عملا بأوامر القيادة السياسية قررت القيادة العسكرية للمنطقة الوسطى فتح تحقيق جديد. ولفت إلى أن التحقيق الجديد سيتم بالتعاون مع السلطات الأردنية.

وأضاف أن سياسة الجيش الإسرائيلي تقضي بفتح تحقيق تلقائي بعد مقتل فلسطيني برصاص إسرائيلي.

وفي أبريل 2011 كان جيش الاحتلال أعلن أنه سيفتح تحقيقا في مقتل أي مدني فلسطيني برصاص قواته في الضفة الغربية، وذلك عودة إلى ما كان عليه الوضع قبل انتفاضة العام 2000.

وأتى القرار بهدف تقليص الأوضاع القتالية في الضفة الغربية على ما أوضح المدعي العسكري، مضيفا أن ذلك لا ينطبق «على قطاع غزة».

يشار إلى أن الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز ورئيس الوزراء بنيامين نتانياهو أجريا اتصالين هاتفيين بملك الأردن عبد الله الثاني اعتذرا فيهما عن مقتل القاضي الأردني «38 عاما».

وتسبب مقتل زعيتر في احتجاجات شعبية في الأردن مطالبة بإغلاق السفارة الإسرائيلية في عمان، وإلغاء معاهدة السلام الأردنية-الإسرائيلية.

وكان الجيش الإسرائيلي اتهم القاضي الأردني بأنه هاجم الجنود وحاول الاستيلاء على سلاح جندي، لكن عائلة زعيتر وشهود عيان ومنظمات حقوقية فلسطينية أكدت أنه قتل اثناء مشادة مع الجنود الإسرائيليين.

وتنحدر عائلة زعيتر من مدينة نابلس في الضفة الغربية، وكان يعمل قاضيا في إحدى محاكم العاصمة الأردنية عمان.

«القبة الحديدية» تطلق صاروخا... بالخطأ

القدس المحتلة - «وكالات»: أكد مراسلون سماع دوي ثلاثة انفجارات في منطقة إيلات جنوبي إسرائيل صباح الامس، في حين قال جيش الاحتلال إن ما حدث في إيلات ناجم عن إطلاق منظومة القبة الحديدية صاروخا عن طريق الخطأ.

وكانت مصادر إسرائيلية قد قالت قبل تصحيح الجيش للموضوع إن منظومة القبة الحديدية قد اعترضت صاروخا أطلق من سيناء المصرية.

وأوضح مراسلون أنه لم يظهر في وقت مبكر -بعيد إطلاق الصواريخ- أي إعلان رسمي يشرح بالتفصيل ما جرى.

و عادة ما تتهم تل أبيب جماعات تصفها بالجهادية ولها ارتباط مع تنظيم القاعدة -وكذلك جماعات المقاومة بقطاع غزة- بالوقوف خلف تلك العمليات.

وكان داني دانون نائب وزير الدفاع الإسرائيلي أثار ضجة بعد تصريحات قال فيها إن إسرائيل عليها أن تتدخل بسيناء في حالة كان الجيش المصري عاجزا عن وقف الهجمات الصاروخية ضدها.

«وكانت جماعة «أنصار بيت المقدس» قد تبنت بداية فبراير الماضي استهداف متجع إيلات الإسرائيلي على البحر الأحمر بصاروخ، وأعلن التنظيم -الذي تقول مصر وإسرائيل إنه ينشط في شبه جزيرة سيناء- أنه قصف بالصواريخ منتجع إيلات ردا على غارات شنها الطيران الحربي الإسرائيلي على قطاع غزة.

وأوضح الجيش الإسرائيلي وقتها أن نظام القبة الحديدية اعترض الصاروخ ودمره، دون وقوع أي خسائر أو أضرار. كما أكدت متحدثة باسم الشرطة أن انفجار الصاروخ خلال اعتراضه لم يتسبب في أي ضرر حيث تم تفجيره في منطقة غير مأهولة.

وحدثت هذه التطورات بعد عام من إطلاق صواريخ مماثلة على إسرائيل من سيناء المصرية، حيث هدد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في أبريل 2013 بالرد على الصواريخ التي أطلقت من سيناء باتجاه مدينة إيلات، مشيرا إلى أن من أطلقوها جاؤوا من قطاع غزة.

وأعلنت جماعة «مجلس شورى المجاهدين في أكناف بيت المقدس» حينها مسؤوليتها عن إطلاق صواريخ على إيلات.

وقال نتنياهو إن «إسرائيل لن تسلم بتكرار الهجمات الصاروخية عليها، بل ستتحرك لتحصيل الثمن من الجهات المعتدية، هذه كانت سياستنا المتناسقة خلال السنوات الأخيرة وسنمارسها الآن أيضا».

بعد أن أطلقت السلطات سراح 3 محتجين كانوا على متن الناقلة «مورننغ غلوري»

ليبيا: اتفاق وشيك بين الحكومة ومسلحين يلوح في سماء الأزمة النفطية

طرابلس - «وكالات»: نقلت وكالة الأنباء الليبية عن شيخ قبيلة المغاربة يوم الإثنين قوله إن مسلحين في شرق البلاد على وشك توقيع اتفاق لإعادة فتح عدة موانئ نفطية أغلقت منذ الصيف الماضي بهدف الضغط على طرابلس للحصول على حكم ذاتي ونصيب أكبر من عائدات النفط.

تأتي هذه التصريحات - وهي الأكثر تفاؤلا منذ عدة أشهر- بعد تلبية الحكومة لطلب المقاتلين بإطلاق سراح ثلاثة محتجين رافقوا ناقلة «مورننيغ غلوري» حملت النفط من ميناء خاضع لسيطرة المحتجين قبل أن تعيدها البحرية الأمريكية إلى الحكومة الليبية.

ويبقى الاعلان موضع تشكك لأن الزعيم القبلي نفسه توقع في ديسمبر إن تنهي الميليشيا المدججة بالسلاح حصارها للموانئ الثلاثة التي كانت تصدر في السابق 600 الف برميل نفط يوميا.

ونقلت الوكالة عن صالح لطيوش شيخ قبيلة المغاربة قوله بشأن محادثات تجريها الحكومة بوساطة من شيوخ القبائل «إن بوادر انفراج قريبة جدا لفتح الموانئ النفطية المقفلة منذ فترة بشرق البلاد تلوح في الافق.» ولم يحدد إطارا زمنيا.

وينتمي لطيوش لنفس قبيلة إبراهيم الجضران زعيم المقاتلين الذين يسيطرون على الموانئ النفطية. وتوقع إعادة فتح الموانئ في 15 ديسمبر لكن اتفاقا مماثلا فشل في اللحظة الأخيرة.

وكتبت قناة تلفزيونية محلية تابعة لزعيم المقاتلين في نبأ عاجل إن هناك انفراجة.

وحصار الموانئ واحد من تحديات كثيرة تواجه الحكومة التي لا تستطيع بسط الأمن في أنحاء البلاد بعد ثلاثة أعوام على سقوط معمر القذافي.

وتسعى السلطات الليبية جاهدة للسيطرة على الميليشيات ورجال القبائل المسلحين الذي ساعدوا في الاطاحة بالقذافي في الحرب الأهلية عام 2011 لكنهم يلعبون دورا سياسيا ويطالبون بالسلطة وعائدات النفط ويسيطرون على بعض المناطق.

وقال لطيوش «إن مساعي حثيثة جارية هذه الايام بين لجان فتح الموانئ مع الاطراف التي اغلقتها وان مبادرات حسن نوايا واثبات جدية الاتفاقيات طرحت بالخصوص وان الامور تسير حسب ما هو مرتب لها ما لم يحدث أي خرق أمني أو تصعيد مسلح.»

وقبل ساعات قال الصديق السور رئيس قسم التحقيقات بمكتب النائب العام الليبي لرويترز إن النائب العام أمر بإطلاق سراح المحتجين الثلاثة استنادا فيما يبدو إلى وعود من بعض النواب بأن يساعد هذا على فك حصار المحتجين لموانئ نفطية.

وقال السور إنه يأسف لأن الإفراج عن المحتجين الثلاثة جاء لأسباب سياسية. وأضاف أن هؤلاء أشخاص ارتكبوا جرائم مضيفا أن العدالة تدخل الآن في الصراعات السياسية.

وفي وقت لاحق قال بيان نشر على صفحة مكتب النائب العام على موقع فيسبوك على الانترنت إن العاملين يطالبون النائب العام بالاستقالة بسبب ما وصفوه بالافراج غير المبرر.

وقبل ثلاثة أسابيع تمكنت ميليشيا من تحميل النفط الخام على الناقلة مورنينج جلوري بميناء السدرة الخاضع لسيطرتها. واعتلت القوات الخاصة الأمريكية الناقلة فيما بعد وأعادتها إلى ليبيا.

وكانت الحكومة والبرلمان قد أبلغا الميليشيا بأن عليها أن تتفاوض لإنهاء حصار الموانئ والا فإنها ستواجه حملة عسكرية. وطلب المحتجون الإفراج عن زملائهم وإعادة الناقلة والتراجع عن التهديد بعمل عسكري.

وترفض ميليشيات ومسلحون قاتلوا للإطاحة بالقذافي التخلي عن السلاح وكثيرا ما يلجأون للقوة او السيطرة على منشآت نفطية ليضغطوا على الحكومة لتنفيذ مطالبهم خاصة وأن الجيش النظامي لا يزال في طور التدريب.

وتراجع إنتاج ليبيا من النفط بشدة نتيجة حصار الموانئ والاحتجاجات في حقول نفط رئيسية.

مسلح تابع لميليشيات الشرق الليبي عند أحد المواقع النفطية

السجن لرجلي الشرطة المتهمين باغتصابها

تونس: القضاء يسدل الستار على قضية مريم

تونس - «وكالات»: أصدر القضاء التونسي امس الاول حكما بسجن رجلي شرطة لاغتصابهما شابة في قضية اثارت احتجاجات غاضبة.

وكانت الشابة، وتدعى مريم بن محمد، قد قالت إن الشرطيين اغتصباها بعدما اوقفا السيارة التي كانت تستقلها مع خطيبها.

ونفى الشرطيان التهم الموجهة لهما، وقالا إنهما وجدا مريم وخطيبها في «وضع غير محتشم».

الا ان محاولة اتهام مريم وخطيبها بارتكاب الفاحشة ادى الى اندلاع غضب شعبي في تونس.

واصدر الرئيس التونسي منصف المرزوقي اعتذارا باسم الدولة لمريم التي كانت تبلغ من العمر 27 عاما عند وقوع الحادث.

وتجمع المئات خارج قاعة المحكمة لابداء تاييدهم لها.

وسلطت قضية مريم الضوء مجددا على اوضاع حقوق المرأة تحت ظل الحكومة التونسية التي يقودها الاسلاميون.

وقد ادين الشرطيان باغتصاب مريم في سيارة شرطة، كما اصدرت المحكمة حكما بالسجن لمدة سنتين على شرطي ثالث حاول ابتزاز خطيب مريم باجباره على سحب مبلغ من المال من جهاز صرف آلي. وتقول التقارير إن مريم انهارت في قاعة المحكمة يوم الاثنين بعد ان ادعى الشرطيان انها حاولت اغواءهما. وعبر محاموها للصحافيين عن خيبة املهم بالاحكام التي وصفوها بالمخففة. وكانت مريم قد خرجت من المحكمة الاثنين وهي تبكي، وقالت «عندما اطالب بالعدالة، اواجه بالاهانات».

وكان الادعاء التونسي قد اخفق في ادانة مريم وخطيبها بارتكاب الفاحشة، مما ادى الى اندلاع موجة من الاحتجاجات.

يذكر ان التونسيين العلمانيين، والنسوة خصوصا، يشعرون بالقلق ازاء تنامي نفوذ المتشددين الاسلاميين منذ الاطاحة بالرئيس زين العابدين بن علي في عام 2011.

وينص الدستور التونسي الجديد الذي صدق عليه مؤخرا على المساواة بين الجنسين في المجالس التشريعية ويحمل الدولة مسؤولية حماية المرأة من العنف.

جانب من تظاهرة مناهضة للاغتصاب في تونس